بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن أهمية المضامين السامية لخطاب جلالة الملك

المنامة في الأول من يونيو 2011

أكدت المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان أهمية المضامين السامية لخطاب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى والتي ألقاها يوم أمس الثلاثاء خلال لقائه عددا من الصحفيين والإعلاميين وركز جلالته خلالها على قدرة المملكة في تجاوز الأزمة عبر الوحدة الوطنية وضرورة العمل على رأب الصدع الاجتماعي وترشيد الرأي العام وحفظ الوحدة الوطنية، وتأكيد جلالته أهمية الاستمرار في عجلة الإصلاح وعدم توقفها وذلك في إطار تدعيم حرية الرأي والتوجه نحو حوار للتوافق الوطني ودعوة جلالته إلى ضرورة ترسيخ قواعد المشروع الإصلاحي وتحقيق آمال الشعب في السلم والعدالة.

وثمنت المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في بيان لها اليوم الجهود المتواصلة من القيادة الرشيدة والتي تعمل على تجاوز الأزمة الحالية والعمل على بناء غد أفضل.

ودعت المؤسسة كافة القوى السياسية إلى الاستجابة والانضمام إلى طاولة الحوار التوافقي والمقرر انطلاقها في يوليو 2011م وذلك وفق الآليات التي سوف تقرها السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا الإطار عبر التوجيه الممنوح لها من قبل صاحب الجلالة الملك المفدى، مؤكدة خطورة بعض الدعوات التي تدعو إلى العودة إلى الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي شهدته مملكة البحرين خلال فترة الأحداث المؤسفة.

وأكدت المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان أهمية المنجزات والمكتسبات التي تحققت أثناء فترة سريان حالة السلامة الوطنية بعودة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين، إضافة إلى ما قامت به القيادة الحكيمة لمملكة البحرين أثناء هذه المرحلة ومن خلال توجهات صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عبر أعمال وتفعيل دور القانون في ترسيخ الأمن والاستقرار الوطني بشقيه الأمني والاجتماعي دون السماح بتجاوزات في هذا السياق.

كما أكدت أهمية الاستمرار في العمل على رأب الصدع والانشقاق الذي شهدته مملكة البحرين جراء الأحداث المؤسفة خلال شهري فبراير ومارس 2011م وما أسفرت عنه من ضرورة التدخل الأمني لعودة الأمن والاستقرار إلى مملكة البحرين، وذلك بجهود كافة الأطراف الرسمية وغير الرسمية وعبر التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار من أجل الاستمرار في عملية البناء والإصلاح الداخلي، والتأكيد على الثوابت الوطنية ودعم العملية الإصلاحية التي ينتهجها جلالة الملك المفدى في هذا السياق واحتراما لحقوق الانسان في العيش في إطار بيئة صحية دون أي تهديدات قد تنال من أمنه واستقراره .

وشددت المؤسسة على ضرورة توافر كافة الحقوق لحماية المكتسبات الديمقراطية فيما يتعلق بحقوق المواطنين ، ودعت الجهات ذات العلاقة إلى سرعة اتخاذ القرارات اللازمة بما يتعلق بحالة المفصولين والموقوفين عن العمل وكذلك بسرعة إحالة المتهمين في قضايا جنائية إلى المحاكم المختصة أو الإفراج عنهم إذا لم يكن لحبسهم مبرر قانوني.